

القضاء في مصر في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي

محمد حسين محاسنة*

ملخص

تتضمن هذه الدراسة البحث عن القضاء في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي، وتشتمل على تعريف القضاء، والحديث عن منصب القضاء عند الفاطميين، وكيفية انتقال القضاء في مصر من فقهاء السنة إلى فقهاء المذهب الإسماعيلي الفاطمي. واشتمل أيضاً على الحديث عن وظائف القضاء عند الفاطميين ومراسيم تقليد القضاة والصلاحيات التي كان يمنحها الخلفاء لهم، وأعاون القضاة ومجالسهم ورواتبهم. وختمت هذه الدراسة بالحديث عن القضاة الذين تولوا منصب القضاء في خلافة الحاكم بأمر الله، فقد توارثه ثلاثة من آل النعمان هم: محمد بن النعمان، والحسين بن علي بن النعمان، وعبد العزيز بن محمد بن النعمان، ثم تولاه مالك بن سعيد الفارقي وأحمد بن محمد بن أبي العوام الذي كان آخر قضاة الحاكم بأمر الله.

Abstract

This study includes a research about the jurisdiction during the caliphate of AL-Hakim bi Amr Allah AL-Fatimy. This research includes the definition of jurisdiction and a talk about the office of judgeship with the Fatimids and how the jurisdiction was shifted from Suni jurisprudents fuqaha to the jurisprudents of Ismaily AL-Fatimy sect.

Also, it includes a talk about the functions of jurisdiction with the Fatimid and the ceremonies regarding the appointments of judges and the responsibilities given to them by the caliphate.

It includes also, the judges, assistants, their ranks and their council meetings.

This study concludes with a talk about the judges who held position in the jurisdiction during the caliphate of AL-Hakim as three men of Al Numan family who held it: Muhammad bin AL-Numan and AL-Hussein bin Ali bin AL-Numan and AbdelAzzeez bin Muhammad bin AL-Numan, then Malik bin Saed AL-Fariky took over and finally Ahmad bin Muhammad bin abi AL-Awwam was the last judge to be appointed by AL-Hakim bi Amr Allah.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة مؤنة، المملكة الأردنية الهاشمية.

مقدمة:

القضاء لغة من قضى يقضي قضاءً إذا حَكَمَ وفَصَلَ، وقضاء الشيء إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه فيكون بمعنى الخلق، وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وقمائه، وكل ما أُحْكِمَ عمله أو أُتِمَّ أو خُتِمَ أو أُدِّيَ أداءً أو أُوجِبَ أو أُعْلِمَ أو أُنفِذَ أو أمضي فقد قضى⁽¹⁾.

وقد وردت كلمة القضاء في القرآن الكريم بمعان متعددة، قال تعالى (فقضاهن سبع سموات) (2) أي خلقهن، وقال تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) (3) أي قتله، وقال في سورة طه (فاقض ما أنت قاض) (4) أي اعمل ما أنت عامل، وقال عز وجل (وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب) (5) أي عهدنا إلى بني إسرائيل وهو بمعنى الأداء والانتهاء، وقال جل شأنه (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) (6) أي أمر ربك وحتم.

والقضاء اصطلاحاً - كما يقول ابن خلدون - هو الفصل بين الناس في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع⁽⁷⁾، وقال ابن فرحون هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام⁽⁸⁾ وكان القاضي عند المسلمين يفصل في كل الأمور التي يرفعها إليه المسلمون، أي أنه يحل جميع المشكلات والخلافات بين الناس ويعيد الحقوق إلى أصحابها.

واشترط فقهاء المسلمين عدداً من الشروط لمن يتولى مسؤولية القضاء بين الناس، وتشمل هذه الشروط الإسلام والبلوغ والحرية والعقل والعدالة والعلم وسلامة الحواس والأعضاء⁽⁹⁾.

والقضاء من الوظائف الدينية التي كان يقوم بها الخليفة، ولكنه كان ينب عنه من يقوم بذلك تخفيفاً من الأعباء الكثيرة التي كان يتولاها⁽¹⁰⁾، ويذكر ابن خلدون أن منصب القضاء استقر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين كالنظر في أموال المحجور عليهم، من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيتام عند فقد الأولياء، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية، وتصفح الشهود والأمناء والنواب، واستيفاء العلم والخبرة منهم بالعدالة والجرح⁽¹¹⁾.

القضاء عند الفاطميين:

كان للفاطميين تشريع خاص بهم يستند إلى عقائد المذهب الإسماعيلي وهو مذهب الفاطميين، لذلك أسندوا مهمات القضاء في الغالب إلى رجال من أصحاب المذهب الإسماعيلي أو ممن أَلَمُوا بعقائد المذهب، وعند الفاطميين أن الإمام (الخليفة) صاحب حجة وحكمة ويؤخذ برأيه دون تحرّز أو حرج، فهو مستودع الحكمة والعلم فلا يخطيء في رأي أو أمر ينظر فيه؛ لأنه لا يأتي بشيء إلا ما ألقاه الله في قلبه⁽¹²⁾، فلا يجري عليه الخطأ.

وكان الخلفاء يقدمون النصائح والتوجيهات لقضاةهم⁽¹³⁾، فيأخذون بها، ويراعي القضاة عدم مخالفة الإمام، أو الحكم بأمر لا يرضون عنه أو يتناقض مع وصايا خلفائهم، كما كان قاضي القضاة يحرص على تقديم التوجيهات والنصائح لمن ينيبهم على القضاء في الولايات والأعمال التابعة لدولة الخلافة الفاطمية ويدعوهم للوفاء بالعهد وأداء الأمانة وامتنال أمر الخليفة⁽¹⁴⁾.

وأورد القاضي النعمان بن حيّون في كتاب الاقتصار بعض آداب القضاء عند الفاطميين، فأشار أن على القاضي أن يقضي بكتاب الله عزّ وجل، فإن لم يجد فيه مطلبه التمس ذلك في الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الأئمة من ولده، وهم عندهم أبناء علي من فاطمة حسب تسلسل الأئمة الإسماعيلية، وإذا لم يجد حكماً في هذا ردّ الأمر إلى إمامه وسأله عنه، فلا يجوز له أن يقضي برأي ولا استحسان ولا قياس ولا يقبل شفاعة⁽¹⁵⁾.

وأشار النعمان إلى أنه لا ينبغي للقاضي أن يتكلّم في أمر المتخاصمين حتى يسمع قولهما، وألا يقضي وهو غضبان ولا وهو جائع أو نعسان، ولا بأس بأن يقضي في المسجد على ألاّ يقيم فيه حدّاً⁽¹⁶⁾.

وإذا تمّ اختيار قاضٍ من غير فقهاء الإسماعيلية كان يشترط عليه ألاّ يحكم بغير مذهب الدولة وهو المذهب الإسماعيلي، فعندما استخلف علي بن النعمان أخاه محمداً والحسن بن خليل الفقيه الشافعي شرط عليه أن يحكم بمذهب الإسماعيلية لا بمذهب الشافعي⁽¹⁷⁾.

وبعد وفاة القاضي أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عقيل سنة 533هـ/1138م بقي الناس ثلاثة أشهر بلا قاضٍ ثم اختير الفقيه أحمد بن عبدالله الخطيبة المالكي اللخمي، فاشترط ألاّ يقضي بمذهب الدولة فلم يُمكن من ذلك⁽¹⁸⁾.

وبعد أن قبض الوزير أبو علي كتيفات على الخليفة الحافظ وسجنه سنة 525هـ/1131م، رتب أربعة قضاة بحيث يحكم كل قاضٍ بمذهبه: أحدهما للشافعية والثاني للمالكية والثالث للإسماعيلية ورابع للإمامية الإثني عشرية⁽¹⁹⁾، ولعلّه استهدف من ذلك التوفيق بين السنة والشيعة، وكسب ولاء أهل السنة في وقت كان فيه بحاجة إلى من يناصره، فجعل اثنين من القضاة لأهل السنة من أتباع المذاهب الأكثر انتشاراً في مصر، واثنين للشيعة من أتباع المذهبين الإسماعيلي والإمامي الإثني عشري، وهما المذهبان اللذان كان لهما حضور هناك.

وعند ابن الأثير وسبط ابن الجوزي أظهر أن الحاكم بأمر الله في سنة 400هـ/1009م ميلاً للمذهب الإمام مالك بن أنس⁽²⁰⁾، إلاّ أنّه لا يوجد ما يشير إلى ميله هذا، فلا قلّد فقيهاً مالكيّاً منصب القضاء، ولا كلف إماماً بخطابة أو إمامة على الصلاة.

فلما قدم المعز إلى مصر قدم معه قاضيه أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور القيرواني، وكان قاضياً له في القيروان⁽²¹⁾.

وعندما خضعت مصر للحكم الفاطمي كان يتولى القضاء فيها أبو طاهر محمد بن أحمد الذهلي⁽²²⁾، وهو مالكي المذهب، ولأه كافور الإخشيدى القضاء في مصر سنة 348هـ/959م⁽²³⁾، فأبقاه جوهر في منصبه حتى لا يثير مشاعر المسلمين من أهل السنة، ولأنه لم تكن هناك فوارق كبيرة بين المذهبين في الناحية القضائية؛ لأن كلا المذهبين يعتبران القرآن الكريم هو المصدر القضائي الأول وسنة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هي المصدر الثاني⁽²⁴⁾، فلما قدم المعز واجتمع بالقاضي الذهلي أقره على ولايته في القضاء⁽²⁵⁾.

وبقي الذهلي يقضي بين الناس، فقد تفاوض مع جوهر الصقلي عند دخوله مصر وكتب له سجلاً وخلع عليه⁽²⁶⁾، لكنه توّدد إليه وعمل على الحدّ من نفوذه وإشعاره بضرورة التمشّي مع سياسة الفاطميين وإصدار الأحكام وفق عقائد المذهب الإسماعيلي ولاسيما في الموارث والطلاق والهلاك⁽²⁷⁾. وفي سنة 363هـ/973م أشرك المعز مع القاضي الذهلي في القضاء أبو الحسن علي بن النعمان⁽²⁸⁾، ثم أشرك معهما عبدالله بن أبي ثوبان⁽²⁹⁾، فقد ردّ إليه أحكام المغاربة ومظالمهم وبقي يحكم ويسجل حتّى آخر سنة 363هـ/973م⁽³⁰⁾، ثم آل إليه قضاء المصريين وصار يطلق عليه اسم قاضي مصر والإسكندرية⁽³¹⁾.

واستمر الذهلي في القضاء حتى ضعف عن مواصلة مهامه بسبب المرض فطلب من الخليفة العزيز إعفاءه وأعفى ليتولّى علي بن النعمان القضاء، ففوّض إليه العزيز القضاء بالديار المصرية وجميع الولايات التابعة لها في الشام والحرمين (الحجاز) والمغرب، وأضاف إليه الخطابة والإمامة وعيار الذهب والفضّة والموازن والمكاييل⁽³²⁾.

وكان منصب القضاء يبعث الرهبة في النفوس، ويضفي على القاضي الهيبة فيكون محل احترام الجميع حتى الخليفة، فلما توفّي القاضي النعمان بن محمد بن حيون سنة 363هـ/973م خرج الخليفة المعز للمشاركة في تشييع جنازته والصلاة عليه⁽³³⁾، وعندما توفّي القاضي محمد بن النعمان سنة 389هـ/999م ركب الخليفة الحاكم بأمر الله إلى داره بالقاهرة وصلى عليه فيها ووقف على دفنه⁽³⁴⁾.

وبعد قدوم الفاطميين إلى مصر وانتقال المعز إلى القاهرة صارت القاهرة مركز القضاء الفاطمي ويقام فيها رئيس القضاء الذي عرف بقاضي القضاة، وصار هو المسؤول عن شؤون القضاء في جميع الولايات التابعة للدولة الفاطمية⁽³⁵⁾.

وقسمت مصر قضائياً تبعاً للتقسيم الإداري لأرباب الوظائف بالدولة الفاطمية إلى أربعة أقسام هي⁽³⁶⁾:

1 - منطقة قوص - ويكون فيها قاض نائب عن قاضي القضاة يتولّى الإشراف على القضاء في بلاد الصعيد.

- 2- منطقة الشرقية - وفيها نائب عن قاضي القضاة للإشراف على القضاء في مناطق بلبيس وما يليها في شرق مصر.
- 3- منطقة الغربية - وفيها نائب عن القاضي يشرف على القضاء في منطقة المحلة وما يتبعها من البلاد في غرب مصر.
- 4- الإسكندرية - وفيها نائب عن القاضي يشرف على القضاء في منطقة البحيرة شمال مصر.

قاضي القضاة

كان يتولّى القضاء في الدولة الفاطمية القاضي، ويقوم الخليفة بتقليده منصبه، فلما استحدثت الوزارة أضيفت وظائف القضاء إلى المهام المنوطة بالوزير إذا كان من أرباب السيوف⁽³⁷⁾، ولكن هذا لم يحدث إلا في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، لأن السيوف لم يتولوا الوزارة إلا منذ عهد المستنصر، فقد كان بدر الجمالي أمير الجيوش أول من تولّى هذه المهمة⁽³⁸⁾، أما قبل ذلك فكان تقليد القضاء يتم من قبل الخليفة.

أما منصب قاضي القضاة، فيذكر السيوطي أنه ظهر في مصر في خلافة العزيز بالله، وكان أول من لقب بذلك هو أبو الحسن علي بن النعمان (ت 374هـ/984م)، ولم يكن أحد يدعى بهذا قبل ذلك إلا في بغداد⁽³⁹⁾، ويؤكد هذا ما ورد عند ابن حجر الذي ذكر أن الحسين بن علي بن النعمان كان أول من كتب في سجله قاضي القضاة، وأبوه علي بن النعمان هو أول من خطب بذلك من قضاة مصر⁽⁴⁰⁾.

في حين يرى المقرئ أن هذا إنما جاء في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي، ويقول في حسديته عن الحسين بن النعمان (ت 395هـ/1005م) بأنه أول قاض كتب في سجلاته قاضي القضاة⁽⁴¹⁾، وفي ترجمته للقاضي محمد بن النعمان (ت 389هـ/999م) يقول بأنه كان يكتب بقاضي القضاة⁽⁴²⁾، وهذا تناقض واضح، لأننا إذا دققنا النظر لوجدنا بأن الحسين بن النعمان تولى القضاء للخليفة الحاكم في الفترة الواقعة ما بين 389-394هـ/999-1004م⁽⁴³⁾ في حين تولّى محمد بن النعمان في خلافة العزيز بالله سنة 374هـ/984م وبقي في منصبه بعد أن أقره الحاكم على ذلك إلى سنة 389هـ/999م⁽⁴⁴⁾، وبذلك يكون محمد بن النعمان سبق الحسين بن النعمان في ولايته القضاء، فإذا قبلنا رواية المقرئ التي تقول بأن أول قاض كتب في سجلاته قاضي القضاة هو الحسين بن النعمان، فهذا يعني أن الذي تولّى قبله لم يكن يكتب بهذا اللقب، بينما يذكر المقرئ نفسه أن محمد ابن النعمان كان يكتب بقاضي القضاة، وهذا يوجب إسقاط روايته القائلة بأن الحسين أول من كتب في سجلاته هذا اللقب.

ولعل ما ورد عند السيوطي أكثر دقة من ذلك وبخاصة إذا ما علمنا أن محمد بن النعمان الذي يذكر المقرئ أيضاً أنه كان يكتب بقاضي القضاة، تولّى القضاء بعد أخيه علي بن النعمان الذي يقول عنه السيوطي بأنه أوّل من نعت بقاضي القضاة⁽⁴⁵⁾، فربما كان يحمل هذا اللقب ولا يذكر في المكاتبات، فلما تولّى بعده أخوه محمد صار يكتب هذا اللقب في سجلاته، وإذا قبلنا هذه الرواية وهي الأصح فإن جميع من تولوا منصب القضاء للخليفة الحاكم بأمر الله كانوا يحملون لقب قاضي القضاة.

وكان قاضي القضاة يمتاز بمكانة عالية وحظوة كبيرة عند الخلفاء وعند الناس، فيذكر ابن الطوير أن القاضي أجلّ أرباب العمائم وأرباب الأقلام رتبة⁽⁴⁶⁾، ويقول القلقشندي: (قاضي القضاة هو عندهم أجلّ أرباب الوظائف وأعلامهم شأنًا وأرفعهم قدرًا)⁽⁴⁷⁾، كما يذكر المقرئ بأن قاضي القضاة تكون رتبته أجلّ رتب أرباب العمائم وأرباب الأقلام، ويكون في بعض الأوقات داعياً⁽⁴⁸⁾، وعلى هذا فلائه لم يكن يتقدّم عليه عند الخليفة غير الوزير، وربما حظي بمكانة أكثر من الوزير في بعض الأحيان.

وظائف القضاة: كان القاضي يقوم بمهام كثيرة أهمها الفصل في المنازعات بين المتخاصمين، وتحدّث المورخون عن الوظائف التي يتولّاها القضاة، فيذكر ابن الطوير أن له النظر في الأحكام الشرعية ولا يخرج شيء من الأمور الدينية عنه، وله النظر في دار الضرب لضبط ما يضرب من الدنانير⁽⁴⁹⁾ ويقول القلقشندي بأن له النظر في الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط العيار، وربما جمع قضاء الديار المصرية وأجناد الشام وبلاد المغرب لقاضٍ واحد⁽⁵⁰⁾.

ففي سنة 366هـ/976م قلّد الخليفة العزيز القضاة لعلّي بن النعمان، فكان له القضاء في الديار المصرية والشام والحرّمين والمغرب وجميع مملكة العزيز كما كانت له الخطابة والإمامة وعيار الذهب والفضة والموازين والمكايل⁽⁵¹⁾، وفي سنة 374هـ/984م قلّده محمد ابن النعمان وجعل له القضاء على القاهرة المعزية وأعمالها ومصر والأسكندرية والحرّمين وأجناد الشام وولاية الصلاة بالناس وعيار الذهب والفضة والموازين والمكايل⁽⁵²⁾.

وكانت سجلات تقليد القضاة أو ما تسمى عهود التقليد هي التي تحدّد وظائف القاضي ومهامه، وبذلك فإن المهمات التي يكون القاضي مسؤولاً عنها تعتمد على السجل الذي يكتب له، وتختلف هذه المهام من سجل لآخر ومن قاض لآخر⁽⁵³⁾، فيمكن التعرّف إلى كثير من مهمات القضاء في خلافة الحاكم بأمر الله من خلال عهده بالقضاء للحسين بن محمد بن النعمان سنة 389هـ/999م، ومن السجل الذي قلّد بموجبه القضاء لأحمد بن محمد بن أبي العوّام سنة 405هـ/1014م، واشتملت هذه المهام على:

- 1- القضاء في جميع البلاد والولايات التابعة للدولة الفاطمية وتشمل القاهرة ومصر والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام وأعمال المغرب وبرقة وصقلية.
- 2- الجلوس على المنبر مع الخليفة والخطابة بحضرته.
- 3- الإشراف على تعيين الأئمة وخطباء المساجد والمؤذنين.
- 4- الإشراف على دور الضرب وعيار الذهب والفضة.
- 5- اختيار الشهود من أصحاب الأمانة والكفاءة والتعرف إلى مذاهبهم.
- 6- الإشراف على أوقاف المساجد والجوامع وأرزاق المرتزقة.
- 7- الإشراف على أموال الأيتام والمجانين وضبطها، والنظر في الوصايا.

ويتبين من هذين السجلين تأكيد الحاكم بأمر الله لقضاته على التقوى والابتعاد عن الشبهات وعدم اتباع الهوى في الحكم أو المجاملة والمحابة لأحد من الناس⁽⁵⁴⁾، ففي سنة 389هـ/999م ولي الحاكم الحسين بن علي بن النعمان قضاء الديار المصرية وأجناد الشام وبلاد المغرب، وكتب إليه سجلاً جاء فيه: (هذا ما عهد به عبدالله ووليه المنصور أبو علي الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين للقاضي حسين بن علي بن النعمان حين ولّاه الحكم بالمعزية القاهرة ومصر والاسكندرية وأعمالها والحرمين حرسهما الله تعالى وأجناد الشام وأعمال المغرب، وإعلاء المنابر وأئمة المساجد الجامعة والقومة عليها والمؤذنين بها وسائر المتصرفين فيها وفي غيرها من المساجد، والنظر في مصالحها جميعاً، ومشاركة دار الضرب وعيار الذهب والفضة مع ما اعتمده أمير المؤمنين وانتاحه وقصده وتوختاه)⁽⁵⁵⁾.

وبعد مقتل مالك بن سعيد الفارقي سنة 405هـ/1014م أسند الحاكم القضاء إلى أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العوام السعدي وأعطاه سجلاً بذلك قريء على المنابر جاء فيه: (فقلّدتك أمير المؤمنين القضاء والصلاة والخطابة بحضرته، والحكم فيما وراء حجابيه من القاهرة المعزية ومصر وأعمالها والاسكندرية والحرمين وبرقة والمغرب وصقلية مع الإشراف على دور الضرب بهذه الأعمال، والنظر في أحباس الجوامع والمساجد وأرزاق المرتزقة ووجوه البر، وتستخلف على الحكم)⁽⁵⁶⁾.

وبهذا فإن الوظائف والأعمال التي كان يتولاها القضاء في خلافة الحاكم بأمر الله وفي عصر الخلافة الفاطمية، كانت تشمل ما يلي:

- 1- القضاء والحكم بين المتخاصمين، أي الفصل في المنازعات بين الناس.
- 2- الإشراف على دار الضرب وهي دار صناعة النقود في الدولة الفاطمية.

3- ضبط دقة الموازين والمكاييل المستخدمة في معاملات الناس وهي الوظائف التي كانت تسند إلى المحنسين.

4 - الإشراف على عيار الذهب والفضة⁽⁵⁷⁾، وهي أدوات التعامل بين الناس.

5 - قراءة الأوامر والأحكام والقرارات التي تصدر عن الخليفة على الناس في المسجد الجامع⁽⁵⁸⁾.

6 - النظر في كثير من الشؤون الدينية وتشمل⁽⁵⁹⁾:

أ- إمامة المسلمين في الصلاة.

ب- خطابة المساجد أيام الجمع.

ج- الإشراف على المؤذنين وقوام المساجد الإسلامية.

د- النظر في المساوريث والوصايا.

هـ- الإشراف على أموال الأيتام والمحجور عليهم.

و- الإشراف على القضايا الشخصية كالزواج والطلاق.

ز- الإشراف على أرزاق المرتزقة ووجوه البر.

7- وكان يكلف أحياناً بالإشراف على أمور الدعوة الفاطمية، وعندها كان يمنحه الخليفة لقب داعي الدعاة⁽⁶⁰⁾.

8- مشاركة الخليفة في الموكب والاحتفالات⁽⁶¹⁾، والجلوس معه على المنبر في خطبة العيد⁽⁶²⁾، ولعل في هذا نوع من التكريم للقاضي، فالخليفة لا يسمح لأحد بالصعود إلى المنبر وعند قيامه بالخطبة إلا لأخصّ خاصته، وأحياناً كان القاضي إذا صلّى الخليفة بالناس، فإنه يتولى التكبير خلفه⁽⁶³⁾.

9- فوّض الحاكم إلى بعض القضاة النظر في المظالم⁽⁶⁴⁾، كما فوّض إلى عبدالعزیز بن محمد بن النعمان الإشراف على دار العلم⁽⁶⁵⁾.

10- وكان القاضي ينوب عن الخليفة في حضور سماء رمضان ليالي الجمع⁽⁶⁶⁾.

11- وأحياناً كان يعهد إلى بعض القضاة تشييد المؤسسات العامة⁽⁶⁷⁾.

مراسيم تقليد ولاية القضاء:

كان تعيين القاضي يتم بقرار من الخليفة، إذ يكتب له سجل بذلك، ويتم استدعاء القاضي إلى قصر الخليفة ليحمل كتاب التولية الذي يشتمل على التقليد بالقضاء متضمناً الاختصاصات الممنوحة له⁽⁶⁷⁾ وتتم قراءته في المسجد الجامع، وكانوا في مصر يقرأون سجل تقليد القاضي في الجامع العتيق بمصر

(الفسطاط)⁽⁶⁹⁾، وفي مدينة القاهرة بالجامع الأزهر، ويُقرأ السجل والقاضي قائم على قدميه، وكلما مرّ ذكر الخليفة أو أحد من أهله أوماً بالسجود توقيراً واحتراماً⁽⁷⁰⁾.

وكان سجل القاضي يتضمّن الإشادة به ومدحه أمام الناس وإشارة إلى استحقاقه لمنصب القضاء لما يتمتع به من علم وعدل وخلق رفيع، فيذكر المقرّبي أنّه في سنة 405هـ/1014م عند اختيار أحمد بن محمد بن أبي العوام لتولي القضاء، أعطي سجل القضاء فقرأه أبو جعفر العبادي على منبر الجامع العتيق بمصر، وفيه تقرّضه والإشادة به ومدحه⁽⁷¹⁾، وينقل الذهبي عن ابن زولاق في ترجمة القاضي محمد بن النعمان المبالغة في نعتة وتقرّضه ووصفه بالهيبه وإقامة الحق⁽⁷²⁾.

وفي سنة 389هـ/999م قلّد الخليفة الحاكم القضاء للحسين بن علي بن النعمان، فترل في موكب عظيم إلى الجامع العتيق بمصر وقُرئ سجل ولايته فنظر بين الناس⁽⁷³⁾، وفي سنة 394هـ/1004م قلّده لأبي القاسم عبدالعزيز بن محمد بن النعمان، فترل في موكب عظيم إلى الجامع العتيق فجلس تحت المنبر ورقى أبو علي أحمد بن عبد السميع وقرأ سجله⁽⁷⁴⁾.

وكان تعيين القضاة يرافقه إنعامات وتكريم من الخليفة وأحياناً إقطاع بما يساعد القاضي على أداء عمله على الوجه الأفضل، ويبعده عن الوقوع تحت تأثير الرشوة، فكانت تقدّم له بغلة شهباء من اصطبلات الخليفة لاستخدامها في ركوبه، وكان يختص بهذا اللون من البغال، وتكون معدّة بكامل لوازمها من السروج وغيره، فقلّد الحاكم بأمر الله قاضيه الحسين بن النعمان سنة 388هـ/998م سيفاً وحمله على بغلة وقاد بين يديه بغلتين بسروجهما ولجمهما⁽⁷⁵⁾، وعند تقليد أحمد بن محمد بن أبي العوام سنة 405هـ/1014م حُمِل على بغلة بسرج ولجام وقيد بين يديه بغلة أخرى بسرجها ولجامها⁽⁷⁶⁾.

وكان بعض الخلفاء يكرمون قضاتهم عند تقليدهم القضاء، فيأمرون بخروجهم في موكب إلى الجامع لقراءة كتاب التقليد هناك ويأمرون بأن يسير معهم جماعة من الوجوه والأعيان، فلما قلّد الحاكم الحسين بن علي بن النعمان ندب جماعة من شيوخ الأضياف⁽⁷⁷⁾ يركبون معه إلى كل مجلس فيه جماعة من الخاصة، وأمر أصحاب سيوف الخلي بالمشي بين يديه في كل يوم، فكان إذا حضر إلى الجامع العتيق وقام يصلي وقف جماعة الأضياف صفّاً خلفه يسترونه ولا يصلّي أحد منهم حتى يفرغ من صلاته ويعود إلى مجلسه، فإذا جلس في مجلسه كانوا قياماً عن يمينه وشماله⁽⁷⁸⁾، وكان أوّل قاضي فعل معه ذلك.

وكان الخلفاء يقدمون للقضاة الهدايا في المواسم والمناسبات الرسمية، فيذكر ابن الطوير أنّ القاضي كانت تأتيه في المواسم الأطواق وتخلع عليه المذهبة بلا طبول ولا بوق إلا إذا كان قد ولي الحكم والدعوة، لأن الطبل والبوق والنود من خلع الدعوة عند الفاطميين⁽⁷⁹⁾.

أعوان القاضي: يحتاج القضاء إلى عدد من الأشخاص لمساعدتهم على القيام بأعمالهم وأدائها على الوجه المطلوب، فالقاضي لا يستطيع أن يقوم بجميع مهام القضاء وحده في جميع ولايات الدولة، لذلك كان يستعين بمن ينوب عنه في القضاء في بعض الوظائف بخاصة مع كثرة المهام التي أنيطت به وبمن ينوب عنه في الولايات الأخرى، ومن الجماعات التي كان يستعين بها القضاة:

1- نائب القاضي. 2- الموقعين. 3- الحجاب. 4- الكتاب. 5- الشهود.

1- نائب القاضي: كان القضاء ينيبون عنهم قضاة من أهل العلم والمعرفة ليقوموا بأمر القضاء في الولايات والمناطق التابعة لهم، فأبو الحسن علي بن النعمان استخلف في الحكم أخاه عبدالله بن محمد بن النعمان، وفوض إليه الحكم بمناطق دمياط وتنيس والفرما والجفار⁽⁸⁰⁾.

ولما قلّد العزيز القضاء في مصر لمحمد بن النعمان سنة 374هـ/984م لم يتمكن من التزول إلى الجامع العتيق لضعف أصابه نتيجة المرض فاستخلف ابن أخيه الحسين بن علي في الحكم بين الناس، وقلّد ابنه عبدالعزيز قضاء الإسكندرية⁽⁸¹⁾.

أما الحسين بن علي بن النعمان فاستخلف بمصر أبا عبدالله الحسين بن محمد بن طاهر، وبالقاهرة أبا الحسن مالك بن سعيد الفارقي، وعلى العرض والنظر بين المتحاكمين إذا غاب الحسن بن طاهر وأبا العباس أحمد بن محمد بن أبي العوام⁽⁸²⁾، وجعل لأخيه المنذر بن علي النظر في العيار ودار الضرب⁽⁸³⁾.

وكان لقاضي القضاء نائب أو أكثر في عاصمة الخلافة الفاطمية وفي ولايات الدولة يخففون عنه من أعباء الحكم، ويتم اختيار هؤلاء النواب من قبل الخليفة⁽⁸⁴⁾، ولما أسند منصب قاضي القضاء إلى مالك بن سعيد الفارقي سنة 398هـ/1007م خلع بنفسه على النواب الذين عينهم، وصار صاحب السلطة والحق في تعيين نوابه بدلاً من الخليفة⁽⁸⁵⁾.

2- الموقعين: فيذكر ابن الطوير أنه كان للقاضي أربعة من الموقعين بين يديه يحضرون مجالس القضاء بحيث يكون كل اثنين متقابلين في مجلسه⁽⁸⁶⁾، وكانوا يقومون بالتوقيع على الأحكام التي يقوم الخليفة بإمضاءها في مجلسه.

3- الحجاب: فقد اتخذ القاضي خمسة من الحجاب للعمل معه تكون وظائفهم مساعدته على القيام بعمله، فيحضر اثنان منهم بين يديه واثنان لحراسة باب مجلسه أو المقصورة التي يجلس فيها للقضاء، وواحد لتنظيم دخول المتخاصمين إليه⁽⁸⁷⁾ حتى لا يقطع أحد عليه جلسة القضاء، ويذكر عطية مصطفى مشرفة أنهم كانوا يقفون على باب مجلس القضاء وقت انعقاد الجلسات لمنع المزاحمة والدخول العشوائي على الحاكم، واستدعاء الخصوم الذين يطلب القاضي حضورهم⁽⁸⁸⁾.

4- الكتاب: فكان القاضي يستخدم عدداً من الكتاب لتسجيل أمور القضاء، وكان واحداً من أمهر الكتاب يكون ملازماً للقاضي ليسجل كل ما يجري في جلسات القضاء، فالحسين بن علي بن النعمان استكتب أبا طاهر زيد بن أحمد السندي، وأبا القاسم علي بن عمر الوراق⁽⁸⁹⁾ كما استكتب أبا القاسم عبدالعزيز بن محمد ابن النعمان خلال ولايته القضاء أبا يوسف منال لحضرته والتوقيعات عنه⁽⁹⁰⁾.

5- الشهود: وهم من الموظفين الذين يحضرون مع القاضي جلسات القضاء لمراقبة هذه الجلسات والتأكد من صحة ما يدور فيها، وظهرت الحاجة إلى الشهود لضمان إحقاق الحق والعدل بين المتخاصمين.

وتحدث ابن خلدون عن الشهود وسمى وظيفتهم (العدالة)، وذكر بأنها وظيفة دينية تابعة للقضاء، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملاً عند الاشهاد وأداء عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وذيوهم وسائر معاملاتهم⁽⁹¹⁾، وبذلك فإن دور الشهود يتضمن ما يلي:

1 - تزكية الشهود الذين يشهدون أمام القضاء.

2- كتابة العقود والسجلات للتأكد من صحتها ومطابقتها للشريعة الإسلامية.

وكان القاضي يقرم باختيار شهوده بنفسه، وعند اختيارهم كان يتحرى اختيار أصحاب الأمانة والكفاءة، واعتبر ابن خلدون شرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح⁽⁹²⁾، أي أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1- العلم بالفقه أي بالأحكام الشرعية.

2- أن يكون عادلاً نزيهاً.

3- ألا يكون مجرباً عليه شهادة زور.

4- أن يتتبع القاضي أخباره ويسأل عنه سرّاً للتأكد من الشرط الأول⁽⁹³⁾، وربما تنكر بعض القضاة وساروا في الطرقات وأحياء المدينة يسألون عن الشهود⁽⁹⁴⁾.

واشترط الفاطميون تعديل الشهود حتى تقبل شهادتهم أويسمح لهم بالجلوس مع القضاة في هذه الوظيفة، وتشددوا في أمر العدالة كثيراً، فيذكر ابن الطوير أن تعديل الشهود يكون بأمر القاضي، كما أن صرفهم يكون بأمره أيضاً، ولا يكون تعديل الشاهد إلا بعد أن يزكيه عشرون عدلاً من عدول البلد بين مصر والقاهرة ويرضاه الشهود كلهم⁽⁹⁵⁾.

ونتيجة انشغال القاضي بكثرة المهام والوظائف المنوطة به فإنه كان يعين رجلاً للقيام بهذا وتقصى أحوال الشهود، والسؤال عنهم من وقت لآخر، وأطلق عليه اسم صاحب المسائل⁽⁹⁶⁾.

وإذا جلس القاضي في مجلسه جلس الشهود عن يمينه ويساره حسب ترتيب عدلتهم، حتى أن الشاب الذي يتقدم في التعديل يجلس أعلى من الشيخ المتأخر التعديل⁽⁹⁷⁾، وكان يتم اختيار رئيس للشهود كان بمثابة مقدم الشهود أو كبيرهم⁽⁹⁸⁾، وكان بعض الشهود يخرجون مع القاضي إذا ركب وخرج للحكم⁽⁹⁹⁾، أو عند خروجه في بعض المواكب⁽¹⁰⁰⁾.

وينتهي دور الشهود بانتهاء دور القضاة أو عزلهم من مناصبهم أو موتهم، لأن كل قاض كان يختار شهوده بنفسه وهو يعدلهم أو يجرحهم ويقبل شهادتهم أو يوقفها⁽¹⁰¹⁾، ويعود استخدام الشهود عند الفاطميين إلى خلافة المعز لدين الله الفاطمي⁽¹⁰²⁾.

وكان عدد الشهود يختلف من وقت لآخر، لكن الذي لاشك فيه أن بعض قضاة الفاطميين بالغوا مبالغة شديدة في عدد الشهود والمعدلّين الذين يسمح لهم بحضور مجالسهم القضائية، فعُدّل محمد بن النعمان في أيامه حوالي ثلاثين (30) شاهداً⁽¹⁰³⁾، وبلغ عدد الشهود عندما تولّى ابن أبي العوّام السعدي في سنة 409هـ/ 1018م حوالي (1500) شاهد، فأُسقط منهم (400) شاهد في يوم واحد⁽¹⁰⁴⁾.

مجالس القضاء

كان القضاة يعقدون جلسات القضاء في المساجد الجامعة، فكانت مجالس القضاء عند المصريين في كل من الجامع الأزهر بالقاهرة والجامع العتيق بالفسطاط، ففي الفسطاط كان يعقد مجلس القضاء بزيادة الجامع العتيق (مسجد عمرو بن العاص) على طرّاحة ومسند حرير وكرسي توضع عليه دواته⁽¹⁰⁵⁾، وأحياناً كان القاضي يعقد مجلسه في داره، أو في مسجد من المساجد الأخرى إذا لزم الأمر⁽¹⁰⁶⁾.

وكان اختيار المسجد للجلوس فيه حتى لا يمنع أحد من المسلمين الدخول إليه⁽¹⁰⁷⁾، وكان القاضي يجلس على الأرض في حين يجلس الخصوم على البارية، وهي الحصى المصنوع من القصب⁽¹⁰⁸⁾.

ونظّم القضاة جلوسهم حسب الحاجة بحيث كانت هناك جلسات للقضاء وجلسات لاستقبال الخليفة أو السلام عليه وربما التذاكر معه في بعض المسائل والشؤون القضائية، وقرّر ابن أبي العوّام أن يقوم جماعة من الفقهاء بحضور مجلسه للاستعانة بهم وردّه عند اللزوم⁽¹⁰⁹⁾.

وكان القاضي يجلس في القصر للسلام على الخليفة قبل الانتقال إلى المسجد في الوقت الذي يكون فيه نوابه قائمين بأعمالهم نيابة عنه⁽¹¹⁰⁾، وكان لكل قاضٍ من القضاة برنامجاً، بحيث يجلس في أيام محددة من الأسبوع للحكم، فكان يجلس في القصر لاستقبال الخليفة، ويذكر ابن الطوير أنّ مالك بن سعيد كان يجلس في القصر يومي الإثنين والخميس أوّل النهار للسلام على الخليفة⁽¹¹¹⁾، أما القلقشندي فيقول بأنّ القاضي كان يجلس يومي السبت والثلاثاء بزيادة الجامع العتيق⁽¹¹²⁾، معصر للنظر في الأحكام.

وفي المقفى الكبير أن ابن أبي العوام الذي تولّى القضاء في أواخر عهد الحاكم نظم عمل القاضي ورّتب جلوسه على الشكل التالي⁽¹¹³⁾:

- 1- الجلوس في الجامع العتيق بالفسطاط يومي الإثنين والخميس.
 - 2- الجلوس في الجامع الأزهر يوم الثلاثاء.
 - 3- الجلوس في القصر يوم السبت لاستقبال الحاكم ومطالعة ما يجري من الأحكام والشهود والأمناء وغير ذلك.
 - 4- يوم الجمعة للركوب مع الحاكم.
 - 5- يوم الأربعاء استراحة للقاضي وانقطاع للعبادة.
- وربما أراد من توزيع الجلوس للقضاء والحكم على أكثر من مسجد تسهيل وصول الناس إلى مجالس الحكم، وكان يحضر مع قاضي الحاكم أحمد بن محمد بن أبي العوام السعدي أربعة من فقهاء الحاكم لثلاً يقع الحكم بغير ما يذهب إليه الخليفة⁽¹¹⁴⁾.
- أما ديوان القاضي وسجلاته المتعلقة بشؤون القضاء فكانت تحفظ في بيوت القضاة خوفاً عليها من الضياع، وينقلها كل قاض من بيت القاضي الذي سبقه إلى بيته⁽¹¹⁵⁾ بعد أن يتسلم منصب القضاء، فذكر المقرئ أن دواوين الحكم كانت في دورهم، وبقيت كذلك حتى خلافة الحاكم بأمر الله عندما توفى مالك بن سعيد الفارقي وأسند القضاء إلى محمد بن أبي العوام الذي قام بنقل ديوان الحكم من بيت مالك بن سعيد إلى بيت المال بالجامع العتيق، فكان أول من فعل ذلك من القضاة⁽¹¹⁶⁾.
- رواتب القضاة:**

اهتمّ الفاطميون بمنح القضاة رواتب مجزية⁽¹¹⁷⁾، وتقديم الهبات والهدايا لهم في الأعياد والمناسبات⁽¹¹⁸⁾، وكان بعضهم يحصل على إقطاعات إضافية⁽¹¹⁹⁾ غير راتبه، وذلك بهدف توفير أفضل وسائل العيش لهم لإبعادهم عن أسباب الرشوة والفساد، فيذكر ابن سعيد أن الحاكم عندما استعمل الحسين بن النعمان على القضاء ملأ يده وشرط عليه العقة عن أموال الناس⁽¹²⁰⁾، لذلك لم يتوان عن إيقاع أشدّ العقوبات عليه عندما رفعت إليه مظلمة بحق الحسين وثبتت عليه⁽¹²¹⁾.

ويتحدّث ناصر خسرو الذي زار مصر في النصف الأول من القرن الخامس الهجري /الحادي عشر الميلادي عن رواتب القضاة، فيذكر أن قاضي القضاة كان يتقاضى ألفي (2000) دينار مغربي في الشهر، ومرتب كل قاضٍ على قدر مرتبته، وذلك حتى لا يطمع القضاة في أموال الناس أو يظلموهم⁽¹²²⁾.

وورد عند المقرئ عِدَّة إشارات تدل على أن الحاكم كان يعطي القضاة إقطاعات إضافية زيادة على روايتهم، فأقطع محمد بن النعمان دار راشد العزري في مدينة القاهرة⁽¹²³⁾، ولما تولَّى مالك بن سعيد تزايدت إقطاعاته من الدور المفروشة بأحسن الأثاث والضياع الواسعة⁽¹²⁴⁾، وأقطع أحمد بن محمد بن أبي العوام السعدي ناحية بلبانة⁽¹²⁵⁾ زيادة على الراتب الذي كان يتقاضاه⁽¹²⁶⁾.

ملابس القضاة:

كان للقضاة وعلماء الدين ملابس خاصة بهم، وهي تختلف عن ملابس غيرهم من رجال الدولة، كما كانت تتناسب مع الوظيفة التي يقومون بها إذ تضي على أصحابها شيئاً من الهيبة والوقار. واشتملت ملابس القاضي على الطيلسان المقوّر والثياب البيضاء والقمصان ودراعة قصيرة مشقوقة من الأمام على الصدر كملابس للبدن، والعمامة وكانت لباس الرأس، زيادة على أنه كان يخصّص له الكرسي والدواة المحلاة بالفضّة من خزائن القصور الفاطمية، ويقلّده الخليفة سيفاً من أجود السيوف⁽¹²⁷⁾.

وتميّزت عمامة القاضي بأنّه كان لها ذؤابة مرخاة في آخرها، وتنسج ملابسه بلحمة من الذهب والفضّة والخطوط ذات الألوان المتعدّدة⁽¹²⁸⁾، أما ألوان ملابسه فتراوحت بين الأبيض والأسود والأخضر أو اللون المذهب، على أنّه استقرّ في آخر الأمر على اللون الأخضر بعد أن اتخذ الفاطميون هذا اللون شعاراً لهم، فكانت العمامة وملابس البدن باللون الأسود، ومزينة بقطع من القماش باللونين الأحمر والأصفر⁽¹²⁹⁾.

وقد ورد في المصادر إشارات إلى الثياب التي كان يلبسها بعض قضاة الفاطميين، وأهمها ما ورد في رسالة قائم الزمان إلى القاضي ابن أبي العوام إذ يقول: (وتلبس دنية طويلة سوداء بشقائق صفر طوال مدلاة على صدرك، وتلبس دراعة بلا جيب، بل تكون مشقوقة الصدر وتكون مرقعة بالأحمر والأصفر والأدم الأسود الطائفي)⁽¹³⁰⁾، ويذكر المقرئ أن الحاكم بأمر الله عندما قلّد الحسين بن النعمان القضاء خلع عليه ثياباً بيضاء ورداءً محشياً مذهّباً وعمامة مذهبة وقلّده سيفاً وحمل معه ثياباً كثيرة⁽¹³¹⁾.

ولما أنعم الحاكم على عبد العزيز بن محمد بن النعمان بقضاء مصر، خلع عليه الخلع وحمل على بغلة وقيدت بين يديه اثنتان وحمل بين يديه سبط ثياب⁽¹³²⁾، وعندما تمّ اختيار أحمد بن محمد بن أبي العوام لقضاء مصر خلع عليه الحاكم غلالة وثوباً مسمطاً وقميصاً دقيقاً معلماً مذهّباً وعمامة شرب مذهبة وطيلساناً محشياً مذهّباً⁽¹³³⁾.

وهذا يعني أن أكثر ملابسهم كان يختارها لهم الخليفة وفق المواصفات التي تتفق وسياسة الدولة، وتكون من أجود الثياب والملابس المعروفة في ذلك الوقت، ومن ثم فهو ملزم بارتداء هذه الملابس ولا يجلس إلى مجالس الحكم إلّا وقد تزيّ بها.

قضاة الحاكم بأمر الله

ورد في كتب المؤرخين أن الحاكم بأمر الله الفاطمي استعمل خمساً من الفقهاء لتولّي منصب القضاء خلال فترة حكمه، وهم:

- 1- محمد بن النعمان. 2- الحسين بن علي بن النعمان.
- 3- عبدالعزيز بن محمد بن النعمان. 4- مالك بن سعيد الفارقي.
- 5- أحمد بن أبي العوّام السعدي.

ومن استعراض هؤلاء القضاة يبدو أن القضاء كان وراثية في أسرة آل النعمان، إلا أن الأمر لم يكن كذلك، فلم يتوارث آل النعمان هذا المنصب لأنّه لم يكن ينتقل من الأباء إلى الأبناء، وإنّما كان يتم اختيار رجال من فقهاء المذهب الإسماعيلي الذين يرى الخليفة قدرتهم على القيام بهذه المهمة، وكان آل النعمان يتوارثون العلم وفقه المذهب الإسماعيلي، فإذا برع أحدهم في هذا كان مؤهلاً لأن يتولّى منصب القضاء، وذلك لقربهم من الخلفاء والحظوة التي كانت لهم عند أصحاب السلطان.

وهناك إشارة إلى تقليد ابن عبدون منصب القضاء في خلافة الحاكم، فيذكر المقرئزي أنّه في سنة 400هـ/1009م لقّب ابن عبدون بالقاضي وكتب له سجلّ بذلك وحمل على بغلتين⁽¹³⁴⁾، إلا أنّه لا يوجد ما يشير إلى أنّه مارس هذا العمل، لكن ربما كان ذلك نوع من التقدير أو التكريم له، فقد كان يتولّى الوساطة للحاكم في هذه الفترة.

وفيما يلي استعراض للقضاة الذين عملوا في خلافة الحاكم بأمر الله وهم خمسة قضاة:

- 1- محمد بن النعمان: هو أبو عبد الله محمد بن النعمان بن محمد بن منصور بن حيّون المغربي، ولد ببلاد المغرب سنة 340هـ/951م وقدم إلى مصر مع أبيه النعمان، ويذكر الذهبي أنّه كان على اعتقاد العبيدية⁽¹³⁵⁾.
(أي أنّه كان شيعيًّا إسماعيليًّا المذهب، أمّا ابن العماد فيقول بأنّه كان شيعيًّا في الظاهر باطنيًّا في الباطن⁽¹³⁶⁾).
- عمل محمد بن النعمان في القضاء مع أخيه علي، وقد فوّض إليه الحكم بدمياط وتيّس والفرما والجفار⁽¹³⁷⁾، وتولّى القضاء بعد وفاة أخيه علي بن النعمان سنة 374هـ/984م في خلافة العزيز بالله، فخلع عليه وقلّده سيفاً، إلا أنّه كان يعاني من المرض ولم يتمكن من التزوّل إلى الجامع العتيق فذهب ولده وجماعة من الشهود إلى الجامع حيث قرّئ سجلّه بالقضاء وأضيف له عيار الذهب والفضة والمكايل والموازين⁽¹³⁸⁾.

استخلف خلال مرضه ابن أخيه الحسين بن علي بن النعمان في الحكم بين الناس، وقلّد ابنه عبدالعزيز قضاء الإسكندرية في ذي القعدة سنة 374هـ/984م بموافقة الخليفة⁽¹³⁹⁾.

وبعد وفاة العزيز أقرّه الحاكم بأمر الله على ولاية القضاء، ونال حظوة كبيرة عند الحاكم وكلفه بأمر الصلاة وإقامة الدعوة، وقلّده برحوان سيفاً من سيوف العزيز بالله محليّ بالذهب، وصلى بالناس وأقام الدعوة للخليفة الحاكم⁽¹⁴⁰⁾.

ويذكر المقرئ أن الحاكم منحه صلاحيات واسعة جداً حتى أدّى به ذلك إلى التجبر وترك الترول إلى الجامع العتيق، وصار ينظر بالأحكام في داره ويخاطب بسيدنا⁽¹⁴¹⁾، ومع هذا فإن المقرئ يشير إلى أنه كان حسن الخلق كريماً سخياً في عطائه⁽¹⁴²⁾، وأنه كان يلبس ثياباً فاخرة، كثير الاستعمال للطيب والبخور في مجلسه، وكان يصعد إلى المنبر مع الخليفة، وإذا صلى الخليفة بالناس بلغ عنه التكبير⁽¹⁴³⁾.

وبلغت منزلته عند الحاكم درجة لم يبلغها أحد غيره فيقول ابن زولاق: (و لم نشاهد بمصر لقاضي من القضاة من الرياسة ما شاهدناه لمحمد بن النعمان ولا بلغنا ذلك عن قاضي بالعراق، ووافق ذلك استحقاتاً لما فيه من العلم والصيانة وإقامة الحق والهيبة)⁽¹⁴⁴⁾.

مرض محمد بن النعمان بالنقرس والقولنج (مرض القولون)، وتوفي سنة 389هـ/999م، ولشدة حب الحاكم له ركب إلى داره بالقاهرة، فصلّى عليه فيها وحضر دفنه⁽¹⁴⁵⁾.

ويذكر المقرئ أنه توفي وعليه دين للأيتام وغيرهم عشرين (20000) ألف دينار، فبعث برحوان كاتبه فهد بن إبراهيم فحتم على جميع ما ترك، ولم يمكن ورثته من شيء وباع ما تركه كله، وطالب الأمانة والعدل بأموال اليتامى المتبقية عليهم في ديوان القضاء، فرعموا أن القاضي قبضها، فأقام بعضهم البيّنة على ذلك وعجز آخرون فأغرم من لم يقم البيّنة بما ثبت عليه، واجتمع له من البيع ومن الأمانة (18000) ديناراً أخذها الغرماء بحق النصف مما لهم، ثم أمر الحاكم بعد ذلك ألا يودع عند عدل ولا أمين شيء من أموال اليتامى⁽¹⁴⁶⁾.

2- الحسين بن علي بن النعمان: وأثبت اسمه معظم المؤرخين على أنه أبا عبدالله الحسين بن علي بن النعمان⁽¹⁴⁷⁾، فيقول الذهبي: (الحسين بن علي بن النعمان بن محمد المغربي العبيدي الرافضي قاضي الديار المصرية)⁽¹⁴⁸⁾، ويذكر الصفدي أنه الحسين بن علي بن النعمان أبو عبدالله قاضي القضاة للحاكم صاحب مصر⁽¹⁴⁹⁾، في حين يذكره ابن طاهر الأزدي والنويري على أنه أبو عبدالله الحسن بن علي بن النعمان⁽¹⁵⁰⁾، ويبدو أن كلام النويري مأخوذ عن ابن طاهر الأزدي، والصحيح ما أورده ابن خلكان والمقرئ، فهو أبو عبدالله الحسين بن علي بن محمد بن النعمان.

ولد الحسين بن النعمان سنة 358هـ/969م، وتولّى الحكم بين الناس نيابة عن عمّه محمد بن النعمان في خلافة العزيز بالله سنة 374هـ/984م عندما كان مريضاً ولا يستطيع القيام بالحكم⁽¹⁵¹⁾، أمّا ولايته القضاء فكانت في خلافة الحاكم بأمر الله بعد وفاة عمّه محمد سنة 389هـ/999م.

وجاءت ولايته مفاجئة للناس لم يتوقعها أحد؛ لأنّ عادة الفاطميين أن يعينوا من كان يوليه القاضي السابق، وكان محمد بن النعمان يكلف ابنه عبدالعزيز لينوب عنه، فظنّ الناس أن تكون الولاية له، إلّا أنّ الحاكم استدعى الحسين بن عليّ وقلّده القضاء، وأجزل له العطاء ومنحه ما لم يمنح قاضي قبله من الأموال والصلات والإقطاعات لبيعه عن الرشوة وأخذ أموال الناس بغير حق⁽¹⁵²⁾، فيذكر المقرئ أن الحاكم استدعاه في 23 صفر سنة 389هـ/999م وأضعف له أرزاق عمّه وصلاته وإقطاعاته أي أعطاه ضعف ما أعطى عمّه محمد بن النعمان وقال له (قد أرحت عليك فلا توجد لي سبيل إليك بتعرضك لدرهم من أموال المسلمين فقد أغنيك عنها)⁽¹⁵³⁾.

ونزل الحسين إلى الجامع العتيق بمصر وقرئ سجلّه على المنبر فنظر بين الناس وأوقف شهادة جماعة من الشهود، وكان مسؤولاً عن أموال الأيتام، فكانت تودع عنده ويدفع لمن ينفق عليهم من هذه الأموال ضمن صكوك تسجّل لضبط ما كان ينفق عليهم، واتخذ حاجباً وتولّى أمر الدعوة الفاطمية وقراءة ما يُقرأ في القصر من مجالس الدعوة وكتبها⁽¹⁵⁴⁾.

وفي رجب سنة 390هـ/999م خلع الحاكم على أبي القاسم عبدالعزيز بن محمد بن النعمان فولّاه النظر في المظالم⁽¹⁵⁵⁾، وقبل شهادة جماعة اختارهم ليكونوا شهوداً عنده، وصار الناس بين عبدالعزيز وبين الحسين، فإذا حاكم رجل خصمه إلى قاضي القضاة الحسين بن النعمان اختار الخصم المرافعة إلى عبدالعزيز بن النعمان، وصار لكل منهما شهوده⁽¹⁵⁶⁾، مما أدّى إلى حدوث نزاعات بين الحسين وعبدالعزير.

ولما كثر النزاع في هذا الأمر ووصل إلى الحاكم، أراد وضع حدّ للخلافات بينهما فكتب إلى الحسين يؤكد أنّه قاضي الدولة الفاطمية ولا يتقدّم عليه أحد، وجاء في رسالته: (يا حسين: أحسن الله عليك، اتّصل بنا ما يجري من شناعات للعوام ومن لاخير فيه، وأنكرنا أن يجري مثله فيمن يحلّ محلك من خدمتنا، إذ أنت قاضينا وداعينا وثقتنا ونحن نتقدّم بما يزيل ذلك، ولم نجعل لأحد غيرك نظر في شيء من القضايا والحكم ولا في شيء مما استخدمناك فيه ولا مكاتبة أحد من خلفائك بالحضرة وغيرها وسائر النواحي، ولا أن نكتب أحداً منهم غيرك، ومن تسمّى غيرك بالقضاء فذلك على المحاز في اللفظ لا على الحقيقة، وقد منعنا غيرك أن يسجل في شيء فيتقدّم إلى جميع الشهود والعدول بالآ يشهدوا في سجل لأحد سواك. وإن تشاجر خصمان فدعي أحدهما إليك والآخر إلى غيرك كان الداعي إلى غيرك عليه الرجوع إليك طائعاً مكراً، فاجر على ما أنت

عليه من تنفيذ القضايا والأحكام مستعيناً بالله عز وجل ثم بنا ولك من جميل رأينا فيك ما يسعدك في الدنيا والآخرة، وقد أذنّا لك أن يكتب جميع من يكتب القاضي بقاضي القضاة كما جعلناك، وتكتب من تكتبه بذلك وتكتب به في سجلاتك، فاعلم ذلك وأشهر أمرنا بجميع ما يقتضيه هذا التوقيع ليمتثل ولا يتجاوز.... وفقك الله لرضاه ورضانا وأيدك على ذلك وأعانك عليه إن شاء الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً (157).

وقرأ القاضي ما جاءه على سائر الشهود، وأمر أن يكتب في سجلاته قاضي القضاة، فكتب بذلك، وكان هذا الكتاب إشارة صريحة أن الحسين بن النعمان نال عند الخليفة الحاكم منزلة عالية ربما لم يسبقه إليها أحد من القضاة ومن غيرهم.

وضرب الحسين بالجامع فأمر الحاكم أن تقوم جماعة من الأضياف بجراسته بحيث يركبون معه إلى كل مجلس، وأمر أصحاب سيوف الحلي بالمشي بين يديه في كل يوم، فإذا حضر إلى الجامع وقام للصلاة وقف جماعة الأضياف صفّاً خلفه يسترونه حتى يفرغ من صلاته ويعود إلى مجلسه، فإذا جلس في مجلسه كانوا قياماً عن يمينه وشماله (158).

وبقي الحسين يتولّى أمر القضاء حتى سنة 394هـ/1003م (159) حيث عزل عن القضاء بشكوى قدمها رجل يتظلم فيها من القاضي ويذكر أن أباه ترك (20) ألف دينار في ديوان القاضي، وأخذ منها رزق أوقات معلومة إلا أن القاضي أعلمه أن ماله نجز، فلما استدعاه الحاكم وتحقق من الأمر تبين أن الرجل لم يأخذ كل ماله، عندها عدّد له الحاكم ما أقطعه وأجرى له لئلاً يتعرّض إلى ما فاه عنه، وطلب من الخليفة العفو والتوبة (160)، غير أنه أبى ذلك وأمر بأن يقتل، فضربت عنقه وأحرق بالنار سنة 395هـ/1004م (161).

3- عبدالعزيز بن محمد بن النعمان: وقد ذكره ابن حجر العسقلاني في كتابه رفع الأصر، فقال بأنّه عبدالعزيز ابن محمد بن منصورين أحمد بن حيّون المغربي القيرواني، ولد في ربيع الأول سنة 355هـ/966م (162)، وكان عالماً بالفقه على مذهب الإمامية كما يذكر ابن حجر (163).

وكان أوّل عمله بالقضاء عندما كان ينوب عن أبيه في الحكم، لذلك كان ينتظر الناس أن يتولّى الحكم بعد وفاة أبيه، وهذا ما كان يعمل به الفاطميون، غير أن الحاكم بأمر الله أوكل أمر القضاء بعد وفاة محمد بن النعمان إلى الحسين بن علي، وفي سنة 390هـ/999م أوكل إلى عبدالعزيز النظر في المظالم، فخلع عليه ونزل إلى الجامع العتيق وبين يديه ثياب صحاح، وحمل على بغلتين مُسرّجتين ملجّمتين وقرّيء سجلّه هناك (164).

وتنتج عن هذا حدوث تنافس بين الحسين بن علي وعبدالعزیز بن محمد أدى إلى قيام نزاعات بينهما، وكان بعض المتخاصمين يرفع الأمر إلى الحسين فيشتكي خصمه إلى عبدالعزیز، وكان عبدالعزیز إذا جلس للنظر في المظالم حضر شهوده عنده وسمع شهادتهم وأشهدهم فيما يقول ويمضي ولا يحضر أحد منهم عند الحسين ولا يقرب داره، كما لا يحضر شهود الحسين عند عبدالعزیز⁽¹⁶⁵⁾.

وفي سنة 394هـ/1003م قُتل أبو القاسم عبدالعزیز بن محمد القضاء زيادة على ما بيده من النظر في المظالم⁽¹⁶⁶⁾ بعد عزل الحسين بن علي، فيذكر ابن خلكان أن القضاء والنظر في المظالم لم يجتمعا لأحد من أهله⁽¹⁶⁷⁾ - أي لم يجتمعا لمن تولّى القضاء منهم للدولة الفاطمية - وقّله الحاكم سيفاً محلياً بالذهب وحمل على بغلة وبين يديه سبط ثياب، فترل في موكب عظيم إلى الجامع العتيق، فجلس تحت المنبر، ورقى أبو علي أحمد بن عبدالسميع وقرأ سجلّه بتقليد القضاء⁽¹⁶⁸⁾.

استخلف عبدالعزیز على الحكم مالك بن سعيد الفارقي، واستكتب أبا يوسف منال لحضرته والتوقيعات عنه، ثم كتب له سجل بأخذ الفطرة والنحو⁽¹⁶⁹⁾، كما استكتب أبا طالب بن السندي فوقّع بين يديه، واستكتب أبا القاسم علي بن عمر الوراق⁽¹⁷⁰⁾.

وحاز عبدالعزیز معزلة عالية عند الحاكم، وعلت رتبته عنده حتى أجلسه معه على المنبر يوم العيد⁽¹⁷¹⁾ وفوّض إليه الإشراف على دار العلم التي أنشأها في القاهرة، واختص بمجالسة الحاكم ومسايرته لذلك كلف ابنه الأكبر القاسم ليقوم بمهام الحكم في الجامع، فكان يجلس لسماع الأحكام والفصل بين الخصوم. وقدمه الخليفة في الصلاة على جماعة من أوليائه لم يكن يصلّي عليهم إلا الخليفة وأمره في يوم عاشوراء أن يمنع النساء والناس من المرور في الشوارع وكان من عادتهم خروج النساء وغيرهنّ للنوح والبكاء على الحسين في هذه المناسبة، فتمستدّ أيدي بعض الغوغاء إلى أمّعة الباعة، ولكنّه سمح لهم إذا رغبوا في ذلك أن يقوموا به بعيداً عن أسواق المدينة وأحيائها.

وكان عبدالعزیز ينظر أيضاً في المساجد ويتفقّد أوقافها وما تحتاج إليه من الإصلاح والنفقة وغير ذلك⁽¹⁷²⁾، وبقي عبدالعزیز في القضاء حتى رجب سنة 398هـ/1007م⁽¹⁷³⁾.

وخشي عبدالعزیز ما يفعله به الحاكم بعد عزله فكان يترقب خائفاً، ثم هرب ومعه قائد القواد الحسين بن جوهر في صفر سنة 400هـ/1010م واستترا، فأمر الحاكم قاضيه مالك بن سعيد أن يركب إلى داريهما فركب وضبط ما وجده في الدارين وصادره⁽¹⁷⁴⁾، وبقياً مستترين ثم ظهرا في محرم سنة 401هـ/1010م، فأعطاهما الأمان، ثم قبض عليهما في جمادي الآخرة سنة 401هـ/1011م وقتلهما⁽¹⁷⁵⁾.

4- مالك بن سعيد الفارقي: هو أبو الحسن مالك بن سعيد الفارقي، استخلفه عبدالعزيز بن محمد بن النعمان في الحكم عندما كان قاضياً للحاكم⁽¹⁷⁶⁾، وقلّده الحاكم القضاء بعد عزل القاضي عبدالعزيز بن محمد بن النعمان في رجب سنة 398هـ/1007م⁽¹⁷⁷⁾.

كان مالك فصيحاً بليغاً وقوراً كثير الحلم والتأني، فذكر أنه لم يواجه أحداً قطّ بما يكره، ولا صاح على خصم ولا انتهر سائلاً، ولا رمى أحداً بسوء ولا قبيح⁽¹⁷⁸⁾، وفي ذيل كتاب القضاة أنه قريء سجلّه في القصر وهو قائم على رجليه⁽¹⁷⁹⁾، وكان كلما مرّ ذكر الحاكم في السجل قبل الأرض، فلما فرغ خلّع عليه قميص مصمّت وغلالة مذهّبة وطيلسان مذهّب، وقلّد بسيف، وأخرج بين يديه تحفة ثياب، وقدمت له بغلة مسرجة، وسقت بين يديه بغلتان، ثم توجه إلى المسجد الجامع بمصر ومعه الناس من وجوه البلد، فقريء سجلّه بالجامع وهو قائم أيضاً، وكلما مرّ ذكر الحاكم قبل الأرض⁽¹⁸⁰⁾.

وذكر المقرئ أنه عندما قريء سجلّه بالقصر وخرج إلى المسجد كان كلما مرّ بباب من أبواب القصر، نزل عن بغلته وقبل الباب، فلما وصل إلى الجامع وقف خلف المنبر قائماً حتى انتهت قراءة السجل⁽¹⁸¹⁾.

استخلف مالك بن سعيد في الحكم بالقاهرة أبا القاسم حمزة بن علي الغلبوني وخلع عليه فكان أوّل قاض يفعل ذلك لأنّ الخلع كانت إمناً للخليفة أو للأمير⁽¹⁸²⁾، وهذا يشير إلى زيادة الصلاحيات التي منحها الحاكم لقضاة وأتباع نفوذهم وعلو هيبته أمام الناس فكان ذلك يساعدهم على تنفيذ الأحكام.

وفي رمضان سنة 398هـ/1007م حضر الأسباط مع الخليفة الحاكم، وصلى صلاة العيد معه، كما صعد المنبر معه في خطبة العيد⁽¹⁸³⁾، ثم أضاف إليه النظر في المظالم في سنة 401هـ/1010م، وخلع عليه نظير خلعة القضاء، وقريء سجلّه في القصر بحضور الأمراء وغيرهم وتوجه إلى الجامع العتيق ومعه الشهود وقريء سجلّه بذلك⁽¹⁸⁴⁾.

ولما وفد الأشراف من مكة والمدينة كان المخاطب لهم والمتولّي لأمرهم وسفيرهم عند الحاكم مالك بن سعيد⁽¹⁸⁵⁾، وعلت منزلته عند الحاكم حتى صار يحضر مائدته ويأكل معه، وأقطع الحاكم داراً عظيمة بجميع ما فيها، وصار إليه أمر الصلات والإقطاعات والسجلات، ونظر في المكاتبات الواردة من العمال⁽¹⁸⁶⁾، وكان ينظر في القضايا والمظالم والأحباس والدعوة ودار الضرب ودار العيار وأمر الأضياف⁽¹⁸⁷⁾.

وتغيّر عليه الحاكم سنة 405هـ/1014م حيث دسّ عليه رجل إلى الحاكم أنه يركب إلى قصر ست الملك أخت الحاكم ويخلو بها، وكان مالك بن سعيد يذهب ليعلم مجموعة من خدمها في دهليز قصرها، فضربت رقبة وقتل في ربيع الآخر سنة 405هـ/1014م⁽¹⁸⁸⁾.

وهنا لابدّ من التوقف عند هذا الأمر، فمما سبق نجد أنّ ثلاثة من بين أربعة من قضاة الحاكم السابقين انتهت حياتهم بالقتل على يدي الحاكم على الرغم من العلاقة المميّزة بين هؤلاء القضاة وبين الحاكم خلال فترة تولّيهم القضاء⁽¹⁸⁹⁾، ومن التدقيق في دوافع الحاكم لقتلهم نجد أنّ ثمة أسباب كانت تدفعه لذلك، فقد كان يوفرّ لقضاة كل أسباب الراحة ووسائل العيش الكريم بما يغدق عليهم من رواتب وما يمنحهم من أعطيات وهبات، ويظهر ذلك من كتابه للحسين بن النعمان عندما يقول له: (قد أرحمت عليك، فلا توجد لي سبيل إليك بتعرّضك لدرهم من أموال المسلمين فقد أغنييتك عنها)⁽¹⁹⁰⁾، فلمّا شكاه رجل وثبت اعتداؤه على مال اليتيم، لم يتورّع عن قتله وإحراقه بالنار، أمّا مالك بن سعيد فقد دسّ عليه رجل أنّه يخلو إلى قصر أخته ستّ الملك فتغيّر عليه وقلته، ومع هذا فإنّ تلوّن الحاكم وعدم استقرار أحواله وكثرة الأحداث التي كانت تمرّ بها الدولة في أيامه كان لها تأثير كبير في كثير من إجراءاته وإقدامه على إيقاع أشدّ العقوبات بالمذنبين أو المخالفين لسياسته وربما قتلهم دون محاكمة حتى وصفه بعضهم بالجنون.

5- ابن أبي العوّام السعدي: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي العوّام السعدي⁽¹⁹¹⁾، فقيه حنبلي ولد بمصر سنة 349هـ/960م⁽¹⁹²⁾، وكان من أهل العلم بمذهب أبي حنيفة وعدّله القاضي محمد بن النعمان سنة 384هـ/994م فشهد عنده⁽¹⁹³⁾.

تولّى القضاء في مصر في شعبان سنة 405هـ/1014م بعد أن شغل منصب القضاء أكثر من ثلاثة أشهر فيما بين 26 ربيع الآخر - 11 شعبان سنة 405هـ/1014م⁽¹⁹⁴⁾، وكان يتوسّط فيها بين الناس أبو يوسف يعقوب بن إسحاق وأبو منصور المحتسب⁽¹⁹⁵⁾، وكان اختيار ابن أبي العوّام للقضاء بالتشاور ما بين الحاكم وعالم العلماء أبي الفضل جعفر الضرير الذي كان مقرّباً من الحاكم⁽¹⁹⁶⁾.

وحاول بعض الناس رد الحاكم عن توليته منصب القضاء بحجة أنّه على مذهب السنة ومذهب الدولة إسماعيلي، فقالوا للحاكم: أنّه ليس على مذهبك ولا على مذهب من سلف من آبائك، فردّ عليهم بأنّه ثقة مأمون ومصري عارف بالقضاء وبأهل البلد وأكثر الناس أهلاً لتولّي مهمّات القضاء في عصره⁽¹⁹⁷⁾، ولكنّه شرط عليه عند جلوسه للحكم أن يكون معه أربعة من فقهاء الحاكم حتى لا يحكم بما يخالف مذهبه⁽¹⁹⁸⁾.

وكتب الحاكم سجلّه بالقضاء وخلع عليه غلالة وقميصاً دقيقاً معلّماً مذهباً وثوباً مصمّماً وعمامة شرب كبيرة مذهبة وطيلساناً مذهباً، وأقطع ضيعة تلبانة، وقُرئ سجلّه بالقصر وهو قائم على رحليه بحضور شيوخ الدولة، حيث قرأه أبو جعفر العبّادي، وأعطى بغلة لركوبه مُسرّجة بلجام فضّي مذهب، وقيدت بين يديه بغلة أخرى مُسرّجة مُلحّمة، وسار بين يديه الشهود والأمناء، وقُرئ سجلّه على منبر الجامع العتيق بمصر⁽¹⁹⁹⁾.

وحَدَّد السجل الوظيفية والأمور التي تَضَمَّنَهَا التكليف بالعمل حيث أُضيفت إلى القضاء صلاحيات أخرى، فأورد المقريري جزءاً من سجل التكليف منه (فَقَلَّدَكَ أمير المؤمنين الصلاة والقضاء والخطابة بحضورته والحكم فيما وراء حجابهِ بالقاهرة المعزّية ومصر المحروسة وأعمالها والإسكندرية والحرمين الشريفين وبرقة والمغرب وصقلية مع الإشراف على دور الضرب في هذه الأعمال، والنظر في أحباس الجوامع والمساجد وأرزاق المرتزقة ووجوه البر) (200).

وكان ابن أبي العوّام يركب مع الحاكم في مواكبه ويخرج معه أيام الجمع، أمّا جلوسه للقضاء والحكم فقد رتبّه بحيث يجلس بصورة منتظمة وكما يلي (201):

- 1- يومي الأحد والخميس في مصر.
 - 2- يومي الإثنين والثلاثاء في الجامع الأزهر.
 - 3- يوم الأربعاء راحة له ليخلو في داره للعبادة.
 - 4- يوم الجمعة للخروج مع الحاكم للصلاة.
 - 5- يوم السبت للالتقاء بالحاكم وإطلاعه على ما جرى من أمر القضاة والشهود الأمناء والحكم.
- وكان ديوان الحكم عند الفاطميين يودع في بيت القاضي، حيث يحتفظ عنده بسجلات القضاء فقبل مجيء ابن أبي العوّام كانت في بيت مالك بن سعيد الفارقي، فلما تولّى هو نقل الديوان إلى بيت المال بالجامع العتيق (202) (جامع عمرو بن العاص) فكان أوّل من فعل ذلك.
- وفي سنة 409هـ/1018م جلس وأمر بإحضار الشهود وكان عددهم (1500) شاهد (203)، فأسقط منهم في يوم واحد (400) شاهد، وتظلموا للحاكم بأمر الله، إلّا أنّه ردّهم قائلاً، (الذي عدّلكم هو الذي أسقطكم) (204)، وبقي ابن أبي العوّام في الحكم بعد انتقال الخلافة إلى الظاهر لإعزاز دين الله، فقد أقرّه على القضاء، وبقي فيه حتى وفاته سنة 418هـ/1027م (205).

الخاتمة

تميز القضاء في خلافة الحاكم بأمر الله باهتمام خاص، فكان من أهم وظائف الدولة الفاطمية، وكان القاضي يتمتع باحترام كبير من قبل الخليفة ومن قبل الرعية، لذلك كان يتم تعيين القضاة ضمن طقوس ومراسيم خاصة تشير إلى المكانة التي يتمتعون بها.

وكان الخليفة يهيء للقاضي كل وسائل العيش الكريم وأسباب الحياة والرفاه، فيخصص له رواتب مجزية ويغدق عليه من العطايا والخلع ما يجعله في غنى عن الاقتراب من أموال الناس، وذلك لدفعه على العمل بأمانة وإبعاده عن الرشوة وأسباب الفساد.

وألزم القضاء على العمل بموجب المذهب الإسماعيلي الفاطمي، فكان جُلّ قضاته من أتباع المذهب الإسماعيلي ولم يكن بينهم غير قاضٍ واحد على المذهب الحنفي هو: أحمد بن محمد بن أبي العوام السعدي، وجاءت توليته مهام القضاء نتيجة ما يتمتع به من علم وقدرة على القيام بمهام القضاء.

وصار رئيس القضاء في الدولة الفاطمية يلقب بلقب (قاضي القضاء)، ويكون مسؤولاً عن شؤون القضاء كافة في أرجاء الدولة، وينيب عنه من يقوم بشؤون القضاء في الولايات والبلاد التي تخضع لحكم الدولة الفاطمية، ويحدد لهم المسؤوليات والواجبات التي سيتحملونها، وأصول القضاء والحكم بين الناس.

ولم تقتصر صلاحيات القاضي على تولي شؤون القضاء والحكم بين الناس، وإنما كان يتولّى إقامة الدعوة الفاطمية، والإشراف على بعض الأعمال الهامة كإمامة الصلاة والخطابة في المساجد، والإشراف على دور الضرب وعيار الذهب، والمكايل والموازين، وقد تضاف إليه أعمال الحسبة في كثير من الأحيان.

وبالرغم من تقرب الحاكم لقضاته وحبّه لهم، فإنه لم يتورّع عن إيقاع أقسى العقوبات بالمخالفين منهم، لذلك تعرّض ثلاثة من قضاته للقتل على يديه هم: الحسين بن علي بن النعمان، وعبد العزيز بن محمد بن النعمان، ومالك بن سعيد الفارقي.

الهوامش

- 1- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت 2000م، ج 12، ص 131/مادة قضى، وانظر القاضي النعمان بن محمد بن حيّون (ت 363هـ/973م): المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس 1978م، ص 159.
- 2- سورة فصلت: الآية 12.
- 3- سورة القصص: الآية 15.
- 4- سورة طه: الآية 72.
- 5- سورة الإسراء: الآية 4.
- 6- سورة الإسراء: الآية 23.
- 7- ابن خلدون: المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت — 1971م، ص 220، وانظر عصام محمد شباور: القضاء في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت 1983م، ص 32.
- 8- ابن فرحون، برهان الدين (ت 699هـ/1300م): تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، القاهرة 1979م ج 1 ص 8.
- 9- انظر الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م، ص 83-8 ، أبو يعلى: الأحكام السلطانية، مكتبة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة 1966م، ص 60-61،
Gothei, R: A distinguished Family of Fatimid Cadis (al-Numan) in the Thenth Century, JAOS 1906, p242 .
- 10- ابن خلدون: المقدمة، ص 221.
- 11- ن. م ، ص 222.
- 12- النعمان بن حيّون: كتاب المجالس والمسايرات، ص 96.
- 13- النعمان بن حيّون: المجالس والمسايرات، ص 75، 337-338، القلقشندي أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ج 10، ص 393-395.
- 14- النعمان بن حيّون: المجالس والمسايرات، ص 53، القلقشندي: صبح الأعشى، ج 10، ص 395.
- 15- النعمان بن حيّون: كتاب الاقتصاد، تحقيق محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1957م، ج 2، ص 167.
- 16- ن. م، ج 2، ص 166-167.

- 17- انظر ابن الطوير، عبدالسلام بن الحسن القيسراني (ت617هـ/1220م): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد سيّد، دار صادر، بيروت 1992م/المقدمة ص 71*.
- 18- ابن حجر، شهاب الدين (ت853هـ/1449م): رفع الأصراعن قضاة مصر، تحقيق حامد عبدالمجيد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1961م، ج1، ص80، المقرزي، أحمد بن علي (ت845هـ/1441م): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1996م، ج3، ص17، ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص71*.
- 19- ابن ميسر، محمد بن علي (ت677هـ/1278م): المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيّد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1981م، ص114-115، الدواداري، عبدالله بن أبيك (ت736هـ/1335م): كثر الدرر وجامع الغرر، ج6/الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة 1961م، ص528، المقرزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص142.
- 20- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978م، ج7 ص252، أبو المحاسن، جمال الدين ابن تغري بردي (ت874هـ/1479م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة/عن طبعة دار الكتب، ج4، ص95، سبط ابن الجوزي (ت654هـ/1256م): مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (الحقبة من 345-447هـ)، تحقيق حنان خليل الهموندي، الدار الوطنية بغداد 1990م، ص281.
- 21- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1405م): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت 1971م، ج4 ص55، جلال الدين السيوطي (ت911هـ/1505م): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1968م، ج2 ص147.
- 22- ذكره الخطيب البغدادي وقال بأنه كان ثقة تولّى قضاء بغداد وواسط، ثم عزل عن القضاء وانتهى به الأمر في مصر حيث تولّى قضاءها للإخشيديين ثم للفاطميين، وتوفى سنة 367هـ/977م (انظر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ/1070م): تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م، ج1، ص329-330).

- 23- المقرئزي: المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامى، بيروت 1991م، ج 5، ص 191 - 192، السيوطى: حسن المحاضرة، ج 2، ص 147، عارف تامر: المعز لدين الله الفاطمى، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982م، ص 157/ وفي كتاب أخبار قضاة مصر أن كافور ولآه القضاء سنة 347هـ/ 958م (انظر أحمد بن عبد الرحمن بن بُرد: ذيل أخبار قضاة مصر، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ص 494).
- 24- انظر القاضي النعمان: كتاب الإقتصار، ج 2، ص 167، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم مصر، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1953م، ج 1، ص 137.
- 25- ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ج 5، ص 227.
- 26- المقرئزي: المقفى الكبير، ج 5، ص 197.
- 27- حسن إبراهيم وطه شرف: المعز لدين الله، ص 194.
- 28- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 417، عارف تامر: المعز لدين الله، ص 158، حسن إبراهيم وطه شرف: المعز، ص 197.
- 29- ابن حجر: رفع الأصر، ج 2، ص 296، وانظر ابن ميسر: المنتقى، ص 160.
- 30- ابن ميسر: المنتقى، ص 160.
- 31- حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطبعة الأميرية بالقاهرة 1932م، ص 192.
- 32- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 417، أحمد بن برد: ذيل قضاة مصر، ص 495، حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر، ص 192.
- 33- انظر ابن ميسر: المنتقى، ص 165، عطية مشرفة: نظم الحكم، ص 201.
- 34- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 421، وانظر المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج 2، ص 21، عطية مشرفة: نظم الحكم، ص 201.
- 35- انظر الكندي: الولاية والقضاة، ص 590، ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص 68*، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ص 140-141.
- 36- القلقشندي: صبح الأعشى، ج 3، ص 570-571.

- 37- ابن الطوير: نزهة المقتلين، ص107، المقريري: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان 1998م، ج2، ص281، القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ص557.
- 38- المقريري: المواعظ والاعتبار، ج2، ص281.
- 39- السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص147، وانظر حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة 1966م، ج2، ص843.
- 40- ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص210.
- 41- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص49.
- 42- المقريري: المقفى الكبير، ج7، ص351.
- 43- ن. م، ج3، ص626.
- 44- ن. م، ج7، ص347-351.
- 45- السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص147.
- 46- ابن الطوير: نزهة المقتلين، ص107.
- 47- القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص557.
- 48- المقريري: المواعظ، ج2، ص281.
- 49- ابن الطوير: نزهة المقتلين، ص107.
- 50- القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص557.
- 51- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص417.
- 52- المقريري: المقفى الكبير، ج7، ص347.
- 53- قارن العهد الذي منحه الحاكم بأمر الله للحسين بن علي بن النعمان بتقليده القضاء سنة 389هـ/ 999م عند القلقشندي: صبح الأعشى، ج10، ص392-393 بسجل تقليد الحاكم لأحمد بن محمد بن أبي العوام سنة 405هـ/ 1014م في كتاب المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص108-109.
- 54- القلقشندي: صبح الأعشى، ج10، ص393-394.
- 55- ن. م، ج10، ص392-393.
- 56- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص108-109.

- 57- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص108، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص417، ابن الأثير: الكامل، ج7، ص202.
- 58- انظر المقرئزي: المواعظ، ج2، ص6.
- 59- ابن الأثير: الكامل، ج7، ص202، ابن ميسر: المنتقى، ص178، ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص102، 103، المقرئزي: اتعاط، ج2، ص109، المقفئ، ج3، ص621، ابن برد: ذيل رفع الأصر، ص494.
- 60- ابن خلدون: العبر، ج4، ص56، المقرئزي: اتعاط، ج2، ص50.
- 61- ناصر خسرو: سفر نامه، ترجمة يحيى الخشاب، مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات، ص97.
- 62- ابن ميسر: المنتقى، ص180، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص421، السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص147، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص95، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص132، صلاح الدين الصفدي الوافي بالوفيات، دار النشر فرانز شتاينر، بفسبادن 1970م، ج5، ص131، الذهبي: سير أعلام النبلاء مؤسسه الرسالة بيروت 1996م، ج17، ص146.
- 63- الدواداري: الدرّة المضيئة، ص262، المقرئزي: المقفئ، ج1، ص605.
- 64- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص360، حسن الباشا: الفنون الإسلامية، ج2، ص844.
- 65- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص360.
- 66- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص211-212.
- 67- حسن الباشا: الفنون الإسلامية، ج2، ص845-846.
- 68- المقرئزي: اتعاط الحنفا، ج2، ص23.
- 69- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص419، المقرئزي: اتعاط، ج2، ص50، المقفئ، ج3، ص621.
- 70- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص68*.
- 71- المقرئزي: المقفئ، ج1، ص604.
- 72- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج16، ص548.
- 73- المقرئزي: المقفئ، ج3، ص621-622.
- 74- المقرئزي: اتعاط الحنفا، ج2، ص50.
- 75- المقرئزي: اتعاط، ج2، ص23، المقفئ، ج3، ص621، وانظر ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص207.
- 76- المقرئزي: المقفئ، ج1، ص604.

- 77- يذكر محمد اليعلاوي أنّ شيوخ الأضياف لقب مخصوص بسامي الخدام أو الحراس من العبيد (انظر المقرئزي: المقفى الكبير، ج3، ص628/الهامش، المقفى الكبير /تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية، اختيار وتحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987م، ص396/الهامش)، ولعل الأولى أن تكون جماعة من خيرة رجال الجيش أو الشرطة كان يكلفهم الخلفاء الفاطميون بالمسير مع بعض رجال الدولة مثل القضاة كتقليد لإظهار الهيبة والوقار على من يسرون معه ولحمايتهم.
- 78- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص49.
- 79- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص108.
- 80- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص417.
- 81- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، المقرئزي: المقفى، ج7، ص347.
- 82- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص23.
- 83- ن. م، ج2، ص23.
- 84- الكندي: الولاة والقضاة، ص598، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص146.
- 85- الكندي: الولاة والقضاة، ص604، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص146.
- 86- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص107، القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص558، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص281.
- 87- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص107، القلقشندي: صبح الأعشى، ص558، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص281.
- 88- عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم، ص206.
- 89- المقرئزي: اتعاظ، ج2، ص23.
- 90- ن. م، ج2، ص50.
- 91- ابن خلدون: المقدمة، ص224، عطية مشرفة، ص209.
- 92- ابن خلدون: المقدمة، ص224.
- 93- ن. م، ص225.
- 94- انظر الكندي: أخبار قضاة مصر، ص437.
- 95- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص108، وانظر القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص558، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص282.

- 96- الكندي: الولاة والقضاة، ص422، عطية مشرفة: نظم الحكم، ص207.
- 97- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص107، وانظر الفلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص558، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص281.
- 98- ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص212، عطية مشرفة: نظم الحكم، ص208.
- 99- المقرئزي: المقفى، ج7، ص347.
- 100- ن. م، ج7، ص349.
- 101- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص23، وانظر الدواداري: الدرّة المضيئة، ص264.
- 102- ابن ميسر: المنتقى، ص160، ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص296.
- 103- ابن الأثير: الكامل، ج7، ص202.
- 104- المقرئزي: المقفى، ج1، ص606.
- 105- الفلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص558، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص150.
- 106- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص589، 594.
- 107- عصام محمد شباور: القضاء، ص63.
- 108- المقرئزي: المواعظ، ج2، ص281.
- 109- المقرئزي: المقفى، ج1، ص605.
- 110- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص108.
- 111- ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص108، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص282.
- 112- الفلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص558، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص281.
- 113- انظر المقرئزي: المقفى، ج1، ص605.
- 114- ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص102.
- 115- ن. م، ج1، ص105.
- 116- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص109، ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص105.
- 117- انظر ناصر خسرو: سفر نامه، ص109، المقرئزي: المواعظ، ج2، ص282.
- 118- المقرئزي: المقفى، ج7، ص349.
- 119- المقرئزي: المقفى، ج7، ص350، اتعاظ، ج2، ص110.
- 120- ابن سعيد: النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة / القسم الخاص من كتاب المغرب في حلى المغرب، تحقيق حسين نصّار، دار الكتب، القاهرة 1970م، ص71.

- 121- ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص71، المقرئزي: اتعاظ، ج2، ص59.
- 122- ناصر خسرو: سفر نامه، ص109.
- 123- المقرئزي: المقرئ، ج7، ص350.
- 124- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص106.
- 125- بلبانه عدي أو تلبانه عدي في ناحية المرتاحية وواحدة في ناحية البحيرة بمصر (انظر الأسعد ابن ممتي (ت606هـ/1209م) : ق وانين الدواوين، تحقيق عزيز سوربال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991م، ص123، 122، علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1969م، ج9، ص40-41).
- 126- المقرئزي: المقرئ، ج1، ص605.
- 127- انظر قائم الزمان، حمزة بن علي (ت433هـ/1041م): الرسالة المنفذة إلى القاضي/ مخطوط في مكتبة تشستر بيتي/ دبلن -إيرلندا مع مجموعة رسائل تحت رقم 3373، ص62ب، ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص107، المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص23، المقرئ الكبير، ج3، ص621، ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص207، عبد المنعم سلطان: الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، 1999م، ص298-299، عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم، ص215.
- 128- عبد المنعم سلطان: الحياة الاجتماعية، ص299، عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم، ص215.
- 129- قائم الزمان: الرسالة المنفذة، ص62ب.
- 130- ن.م. ص62ب - 163.
- 131- المقرئزي: اتعاظ، ج2، ص23، المقرئ، ج3، ص621.
- 132- ابن حجر: رفع الأصغر، ج2، ص360.
- 133- المقرئزي: المقرئ، ج1، ص604.
- 134- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص81.
- 135- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج16، ص547.
- 136- ابن العماد: شذرات الذهب، ج3، ص132.
- 137- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص417.
- 138- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص419، المقرئزي: المقرئ، ج7، ص347.
- 139- المقرئزي: المقرئ، ج7، ص347.

- 140- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص5.
- 141- المقرئزي: المقفى، ج7، ص350.
- 142- انظر المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص22.
- 143- الدواداري: الدرّة المضيفة، ص262.
- 144- انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص421، الذهبي: سير، ج16، ص547-548، ابن العماد: شذرات، ج3، ص132.
- 145- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص421، المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص22، ابن العماد: شذرات، ج3، ص132.
- 146- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص21.
- 147- انظر ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص59، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، الذهبي: سر أعلام النبلاء، ج17، ص145، الدواداري: الدرّة المضيفة، ص270، ابن خلدون: العبر، ج4، ص56، ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص207، ابن برد: ذيل رفع الأصر، ص495، المقرئزي: اتعاظ ج2، ص49، السيوطي: حسن الحاضرة، ج2، ص147.
- 148- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17، ص145.
- 149- الصفدي: الوافي بالوفيات، ج13، ص19.
- 150- ابن ظافر الأزدي: أخبار الدول المنقطعة، ج1، ص213، النويري: نهاية الأرب، ج28، ص202.
- 151- المقرئزي: المقفى الكبير، ج7، ص347.
- 152- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص23، ابن حجر: رفع الأصر، ج1، ص207.
- 153- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص23.
- 154- ن. م، ج2، ص23.
- 155- ن. م، ج2، ص35.
- 156- ن. م، ج2، ص37.
- 157- ن. م، ج2، ص40-41.
- 158- ن. م، ج2، ص49.
- 159- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، ابن ظافر الأزدي: أخبار الدول المنقطعة، ج1، ص213، الدواداري: الدرّة المضيفة، ص270، السيوطي: حسن الحاضرة، ج2، ص147.
- Delacy Oleary. D.D: A short History of the fatimid Caliphate, London 1923, P134.

- 160- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص59.
- 161- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج13، ص19، ابن خلدون: العبر، ج4، ص56، المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص59.
- De lacy : Ashort History p135
- 162- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص359.
- 163- ن. م، ج2، ص365.
- 164- انظر القضاءي، محمد بن سلامة(ت454هـ/1062م): عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، تحقيق عبدالرحيم محمد عبدالحميدعلي، دار الينابيع للنشر والتوزيع، عمان1997م، ص276، المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص35.
- 165- ن. م، ج2، ص37.
- 166- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص50، De Lacy : Ashort History ,p134
- 167- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422.
- 168- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص50.
- 169- الفطرة والنحو: رسوم مالية كان يأخذها الفاطميون ممن يعتنقون مذهبهم (انظر ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص112/ الهامش، المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص50/ الهامش).
- 170- المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص50.
- 171- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج18، ص538، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17، ص146.
- 172- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص361.
- 173- القضاءي: عيون المعارف، ص276، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص422، النويري: نهاية الأرب، ج28، ص202، الدواداري: الدرّة المضيئة، ص277.
- 174- انظر الإنطاكي، يحيى بن سعيد (ت 458هـ/1065م) : صلة تاريخ أوتبخا، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس- لبنان 1990م، ص284-285، ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص364-365، المقريري: اتعاظ الحنفا، ج2، ص82.
- 175- ابن حجر: رفع الأصر، ج2، ص364-365.
- 176- ن. م، ج2، ص360.

- 177- القضاء: عيون المعارف، ص 276.
- 178- الكندي: ملحق كتاب الولاة والقضاة، ص 608، المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 107.
- 179- الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 603-604.
- 180- انظر المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 71-72، الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 604.
- 181- المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 72.
- 182- الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 604.
- 183- المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 73.
- 184- المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 85، الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 604.
- 185- الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 605.
- 186- ن. م، ص 605-606.
- 187- المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 106.
- 188- الدواداري: الدرّة المضيئة، ص 289، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 11، 377، ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 56، المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 106.
- 189- انظر ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 422، الصفدي: الوافي، ج 18، ص 538، المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج 2، ص 40-49، الكندي: ملحق كتاب الولاة والقضاة، ص 605-606.
- 190- المقرئزي: اتعاظ، ج 2، ص 23.
- 191- انظر ابن ظافر الأزدي: أخبار الدول المنقطعة، ج 1، ص 213، ابن حجر: رفع الأصر، ج 1، ص 101، الكندي: ملحق كتاب القضاء، ص 610.
- 192- عند ابن حجر أنّ مولده بمصر سنة 449هـ/1057م، وهذا غير صحيح، لكن يبدو أنّ الخطأ من المحقق لأنّه أضاف كلمة (أربعمئة) بدلاً من ثلاثمئة، فهو يذكر في هامشه أنّ هذا الرقم زيادة اقتضاها سياق الكلام، فلا يمكن أن تكون ولادته سنة 449هـ، وهو يذكر في بداية حديثه عنه أنّه تولّى القضاء بمصر في سنة 405هـ/1014م (انظر ابن حجر: رفع الأصر، ج 1، ص 104، 101).
- 193- المقرئزي: المقفى، ج 1، ص 603-604.
- 194- الإنطاكي: صلة تاريخ أوتياخ، ص 311، المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج 2، ص 106-108.
- 195- ابن حجر: رفع الأصر، ج 1، ص 101.
- 196- ابن حجر: رفع الأصر، ج 1، ص 102، المقرئزي: المقفى، ج 1، ص 604.

- 197- ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص102، المقرئزي: المقرئ، ج1، ص604، الكندي: ملحق كتاب القضاة، ص610.
- 198- ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص102.
- 199- ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص102-103، المقرئزي: المقرئ الكبير، ج1، ص604.
- 200- المقرئزي: المقرئ، ج1، ص604.
- 201- ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص103، الكندي: ملحق كتاب القضاة، ص611.
- 202- المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص109.
- 203- يذكر القضاعي أن عدد الشهود في أيام ابن أبي العوام بلغ نحواً من ألف شاهد (انظر القضاعي: عيون المعارف، ص276).
- 204- ابن حجر: رفع الأصغر، ج1، ص106.
- 205- السيوطي: حسن الحاضرة، ج2، ص148.

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- 1- ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني (ت 630هـ/1233م): الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت 1978م.
- 2- ابن بُرد، أحمد بن عبد الرحمن: ذيل أخبار قضاة مصر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 3- ابن حجر، شهاب الدين (ت 853هـ/1449م): رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق حامد عبدالمجيد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1961م.
- 4- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/1405م): المقدمة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان 1971م.
- 5- ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 1971م.
- 6- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ/1282م): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- 7- ابن سعيد، عبد الملك بن سعيد (ت 685هـ/1286م): النجوم الزاهرة في حُلَى حضرة القاهرة / القسم الخاص من كتاب المغرب في حُلَى المغرب، تحقيق حسين نصّار، دار الكتب، القاهرة 1970م.
- 8- ابن الطوير، عبد السلام بن الحسن القيسري (ت 617هـ/1216م): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد سيّد، دار النشر فرانكس شتاينر، شتوتغارت (بيروت 1992م).
- 9- ابن ظافر الأزدي، جمال الدين علي بن منصور (ت 613هـ/1216م): أخبار الدول المنقطعة، تحقيق عصام هزائم وأخرون، دار الكندي للنشر والتوزيع، أريد - الأردن 1999م.
- 10- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت 1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 11- ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي (ت 799هـ/1397م): تبصرة الحكام في أصول ومناهج الأحكام، القاهرة 1979م.
- 12- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل (ت 774هـ/1372م): البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1988م.

- 13- الأسعد بن ماتي (ت 606هـ/1209م): قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991م.
- 14- ابن منظور (ت 711هـ/1311م): لسان العرب، دار صادر، بيروت 2000م.
- 15- ابن ميسر، محمد بن علي (ت 677هـ/1278م): المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1981م.
- 16- أبو المحاسن، جمال الدين بن تغري بردي (ت 874هـ/1479م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة/عن طبعة دار الكتب.
- 17- أبو يعلى، محمد بن الحسين (ت 458هـ/1065م): الأحكام السلطانية، مكتبة مصطفى بابي الحلبي، القاهرة 1966م.
- 18- الإنطاكي، يحيى بن سعيد (ت 458هـ/1065م): صلة تاريخ أوتينا، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس - لبنان 1990م.
- 19- الخطيب البغدادي (ت 463هـ/1071م): تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م.
- 20- الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ/1374م): سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1996م.
- 21- الدواداري، عبدالله بن ابيك (ت 736هـ/1335م): كثر الدرر وجامع الغرر، ج 6، الدرّة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة 1961م.
- 22- سبط ابن الجوزي (ت 654هـ/1256م): مرآة الزمان في تاريخ الأعيان (الحقبة من 345-447 هـ)، تحقيق حنان خليل محمد الهموندي، الدار الوطنية، بغداد 1990م.
- 23- السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ/1505م): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- 24- الصفدي صلاح الدين خليل (ت 764هـ/1363م): الوافي بالوفيات، تحقيق صلاح الدين المنجد، دارالنشر فرانز شتاينر، بفسبادن 1970م.
- 25- قائم الزمان، حمزة بن علي (ت 433هـ/1041م): الرسالة المنفذة إلى القاضي /مخطوط في مكتبة تشستر بيتي /دبلن - إيرلندا مع مجموعة رسائل تحت رقم 3373.

- 26- القضاء في مصر في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي، محمد بن سلامة (ت 454هـ/1062م): عيون المعارف وفنون أخبار الخلفاء، تحقيق عبدالرحيم محمد عبدالحميد علي، دار الينابيع للنشر والتوزيع، عمان 1997م.
- 27- القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م.
- 28- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (ت 450هـ/1058م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م.
- 29- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م): اتعاظ الخفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1996م.
- 30- المقرئ: المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991م.
- 31- المقرئ: المقفى الكبير / تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية، اختيار وتحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1987م.
- 32- المقرئ: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان 1998م.
- 33- النويري، شهاب الدين أحمد بن علي (ت 732هـ/1233م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق محمد محمد أمين ومحمد حلمي محمد أحمد، مركز تحقيق التراث، 1992م.
- 34- ناصر خسرو (ت القرن 5هـ/11م): سفر نامه، ترجمة يحيى الخشاب، مطبوعات البنك العربي الدولي للمعلومات.
- 35- النعمان بن حيون: كتاب الاقتصاد، تحقيق محمد وحيد ميرزا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق 1957م.
- 36- النعمان بن محمد بن حيون (ت 363هـ/973م): المجالس والمسائرات تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية تونس 1978م.

ب - المراجع

- 37- أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1992م.
- 38- حامد محمد أبو طالب: التنظيم القضائي في الإسلام، مطبعة السعادة، القاهرة 1982م.
- 39- حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة 1966م.
- 40- حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص المطبعة لأمرية بالقاهرة 1932م.

- 41- حسن ابراهيم حسن وطه أحمد شرف: المعز لدين الله الفاطمي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1969م.
- 42- عارف تامر: المعز لدين الله الفاطمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1982م.
- 43- عبدالمنعم سلطان: الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، 1999م.
- 44- عبدالمنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1953م.
- 45- عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، دار الفكر العربي القاهرة.
- 46- عصام محمد شباور: القضاء في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت 1983م.
- 47- علي باشامبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1969م.
- ج - المراجع الأجنبية:

48_ Delacy, Oleary: A short History of the Fatimid, Lonond, 1923.

49 - Gothei,R:Adistinguished Family of Fatimid Cadis (al-Numan) in the Thenth Century, JAOS1906.